السُّنة النبوية المطّهرة والعلوم المُعاصرة

دراسة وثائقية مقارنة

أ.د. داتؤ ذو الكفل محمد يوسف

د. عبد المحسن القيسيّ

أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة ملايا

ماليزيا

drmohsin56@yahoo.com

توطئة

السُنّة هي المصدر الثاني للعقيدة والشريعة الإسلامية، والسُّنة النبوية أفعال سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام وأقواله، وكانت وما تزال الشاغل للعلماء في طلبها تكملة للمصدر الأول القرآن الكريم، حتى في أثناء حياة سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام إضافة إلى ما جاء بعد وفاته، وكانت معلومات هذا المصدر تعتمد على النقل الشفهي[١]، لذلك فإن الذين بادروا إلى جمع هذه الأقوال والأفعال في نصوص قد قاموا بتحقيقات تتسم دائماً بالصعوبة كما هو الشأن في حكاية جميع الأحداث بعد انقضائها. ولهذا كان همهم الأول في عملهم العسير في مدوناتهم منصباً أولاً على دقة الضبط لهذه المعلومات الخاصة بكل حادثة في حياة سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام، وبكل قول من أقواله[٢]، وللتدليل على ذلك الاهتمام بالدقة والضبط لمجموعات الأحاديث المعتمدة، فإنهم قد نصّوا على أسماء الذين نقلوا أقوال سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام وأفعاله، وذلك بالصعود في الإسناد لصحابته ممن قد تلّقوا هذه المعلومات مباشرة منه عليه الصلاة والسلام، وذلك بغية الكشف عن حال الراوي في جميع سلسلة الرواية، والابتعاد عن الرُواة غير المشهود لهم بحسن السيرة وصدق الرواية ونحو ذلك من دلائل ضعف الراوي الموجبة لعدم الاعتماد على الحديث الذي رُوي عن طريقه، وهذا ما قد انفرد به علماء الأمة الإسلامية في كل ما رُوي عن سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام[٣].

وهكذا ظهرت للوجود مجموعات أقوال سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام، وأفعاله، وأصبحت تُعرف الآن في العلوم الإسلامية، بـ(علم الحديث)[٤]، وإذا كانت كلمة (حديث) قد تشير فقط إلى القول، فإنها تجمع تحتها أيضاً رُوايات أفعال سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام.

تحرير المصطلح:

السُّنة في اللغة: الطريقة والسيرة حميدة كانت أو ذميمة، والجمع سنن، ومن ذلك حديث سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام "من سنّ في الإسلام سنّة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء ومن سنّ في الإسلام سنّة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزراهم شيء"[٥].

وتُطلق السُّنة في الاصطلاح على معان عدّة[٦]:

١. تُطلق على ما يُقابل القرآن الكريم، ومن ذلك قول سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام: "يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإنْ كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسُّنة"[٧].

---

[١] الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه،ص٣٤، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، ١٣٩٦هـ

[٢] الأنصاري، عبد العلي محمد بن نظام الدين، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ص١٩، بغداد مكتبة المثنى، ١٩٧٠

[٣] صالح، محمد أديب، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، ص٤٦، دمشق المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٤هـ.

[٤] أكرم، ضياء العمري، بحوث في تاريخ السُّنة المشرفة، ص٢٠، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ

[٥] رواه مسلم في كتاب الزكاة، باب الحثّ على الصدقة ٧٠٥/٢.

[٦] الموافقات للشاطبي ٤/٤-٥. وشرح الكوكب المنير، لابن النجار ١٥٩/٢

[٧] صحيح الإمام مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أحق بالإمامة ٤٦٥/١

٢.وتُطلق عند المُحدّثين على ما أضيف إلى سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلُقِية وما يتصل بالرسالة من أحواله الشريفة وغيرها.

٣.وعند الفُقهاء تّعدّ من الأحكام الخمسة: الفرض، السُّنة، الحرام، المكروه، المُباح.

٤.وتُطلق على ما يُقابل البدعة فيُقال: أهل السُّنة وأهل البِدعة. وربما لا يُراد بها إلاّ ما يُقابل الفرض، مثل قولنا: فروض الوضوءِ وسُنَنِه، فإنه لا يقابل بها الحرام والمكروه في هذا المجال.

٥.وتُطلق عند الأُصوليين على ما صدر عن سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام، غير القرآن الكريم من قول أو فعل أو تقرير[١].

٦.وتُطلق السُّنة على ما عمل به الصحابة بعد سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام[٢]، ومن ذلك قول سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام "فعليكم بسنتي وسُّنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضّوا عليها بالنواجذ"[٣].

مثال السُّنة القولية كقول سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام"إنما الأعمال بالنيّات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه"[٤]، مثال السُّنة الفعلية فهي ما صدر عن سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام من أفعال، مثال ذلك: صلاته وحجه المبيّنة لجمل القرآن الكريم، ومثاله: قضاؤه عليه الصلاة والسلام بشاهد ويمين في الأموال، وأما السُّنة التقريرية فهي: ما صدر عن صحابي أو أكثر من أقوال أو أفعال علم بها صلى الله عليه وسلم فسكت عنها ولم ينكرها، أو وافقها وأظهر استحسانه لها، وأما مثال الوصف الخُلُقي: فما رواه البخاري عن أنس بن مالك قال: "لم يكن النبي عليه الصلاة والسلام سبَّاباً ولا فحَّاشاً ولا لعّاناً وكان يقول لأحدنا عند المعتبة: ما له ترب جبينه"[٥]، ومثال الوصف الخَلقي: ما رواه البخاري عن أنس قال "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير"[٦].

تدوين السُّنة النبوية الشريفة:

كما حفظ الله تعالى لهذه الأمة قرآنها حفظ الله لها سنّة سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام، يقول الله تعالى {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} (سورة الحجر:٩) ، والذكر في الآية يشمل القرآن الكريم والسُّنة الشريفة، قال ابن حزم: "فصّح أنّ كلام رسول الله عليه الصلاة والسلام كلّه في الدين وحيّ من عند الله عز وجل ولا شك في ذلك، ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة فأنّ كل وحيّ نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل، فالوحيّ كله محفوظ بحفظ الله تعالى به بيقين، لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله عليه الصلاة

---

[١] مُحب الدين عبد الشكور، مسلم الثبوت ٩٧/٢.

[٢] الشاطبي، الموافقات ٤/٤-٥.

[٣] سنن أبي داود، باب لزوم السُّنة ٢٠٠/٤-٢٠١

[٤] صحيح البخاري، كتاب بدء الوحيّ، باب كيف بدء الوحيّ ٢/١

[٥] المصدر أعلاه كتاب الأدب، باب لم يكن النبي فاحشاً ولا متفحشاً ٨٠/٧

[٦] نفس المصدر في اللباس باب الجعد ٥٨/٧.

والسلام في الدين ولا سبيل البتة أن يختلط به باطل موضوع اختلاطاً لا يتميز عن أحد من الناس بيقين إذْ لو جاز ذلك لكان الذكر غير محفوظ"[١].

وقد حفظ الصحابة رضي الله عنهم سُنّة رسول الله عليه الصلاة والسلام في صدورهم وكان بعضهم يكتب بعض الأحاديث وكانوا يتمتعون بقوة ذاكرة مكنتهم من حفظ الكتاب والسُنّة. وما قيل إنّ الصحابة لم يدونوا السُنّة وقد نهاهم سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام عن ذلك الحديث الذي رواه الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال: "لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ قال همام: أحسبه قال- متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[٢]، يتعارض مع ما ثبت عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم من كتابة السُنّة كما يتعارض مع أمر سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام في بعض الأحيان فمن ذلك.

١. أنّ رجلاً من اليمن طلب من الصحابة يوم فتح مكة أن يكتبوا له خطبة سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام فوافق عليه الصلاة والسلام على ذلك وقال :"اكتبوا لأبي شاه"[٣].
٢. عن أبي هريرة قال: "ما من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام أحد أكثر حديثاً عنه منيّ إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب"[٤].
٣. أن سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام قال في مرض موته: "ائتوني أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدي"[٥]،وغير ذلك كثير[٦].

ونحن أمام تعارض ظاهري بين حديث أبي سعيد الذي ينهى عن تدوين السُنّة وبين الأحاديث الأخرى التي تأمر أو تأذن بكتابة السُنّة وقد دفع العلماء هذا التعارض من وجوه عدّة[٧]:

الأول: قالوا: إنّ أحاديث الأمر بكتابة السُنّة ناسخة لحديث أبي سعيد الخدري المانع من كتابة السُنّة لأن حديث أبي شاه كان في آخر حياة سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام فحتى لا يختلط القرآن الكريم بالسُنّة في أول الأمر نهاهم عليه الصلاة والسلام عن تدوين السُنّة.

الثاني: يحمل حديث أبي سعيد على حالة معيّنة وهي نهيه كتابة السُنّة مع القرآن الكريم على ورق حتى لا يختلط القرآن الكريم بالسُنّة.

الثالث: يحمل حديث أبي سعيد الخدري على ما هو ضابط وموثوق الحفظ فهذا يغنيه ضبطه وحفظه عن تدوين السُنّة وتحمل أحاديث الإذن أو الأمر بكتابة السُنّة على ما لا يوثق بحفظه.

---

[١] ابن حزم، أبو محمد عليّ بن أحمد بن سعيد، الإحكام في أصول الأحكام ١/١١٤-١١٥.بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.

[٢] رواه مسلم في كتاب الزهد باب التثبت في الحديث٤/٢٢٩٨-٢٢٩٩.

[٣] رواه البخاري في كتاب العلم باب كتابة العلم١/٣٦.

[٤] نفس المصدر. ونفس الجزء والصفحة.

[٥] جزء من حديث رواه مسلم في كتاب الوصية باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ٣/١٢٥٧-١٢٥٨.

[٦] انظر تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص٦٤-٨٧، ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للأعظمي، ص٩٢-١٤٢.

[٧] انظر تدريب الراوي، للسيوطي ٢/٦٤-٦٨، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص٢٨٦-٢٨٧.

الرابع: يحمل حديث أبي سعيد الخدري على النهي عن تدوين كل السُنّة لما في ذلك من مشقة، وأما الأحاديث المجيزة فتحمل على جواز تدوين بعض السُنّة وبشكل فردي.

وخلاصة القول إنّ السُنّة حفظت زمن النبي عليه الصلاة والسلام وصحابته في الصدور ودُوِّن بعضها في السطور.

علم ميزان الرجال – الجُرح والتعديل:

وبعد عصر الصحابة بذل العلماء جهوداً كبيرة في التثبت من صحة الأحاديث عن طريق دراسة سند الحديث ومتنه دراسة دقيقة. ودراسة السند من العلوم التي اختصتْ بها الأمة الإسلامية وهو علم مهم يتوقف عليه قبول الحديث أو ردّه؛ قال عليّ بن المديني "معرفة الرجال نصف العلم"[١].

وقد بدأ الاهتمام بدراسة سند الحديث في أعقاب الفتنة التي بدأت زمن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه. ومع بداية القرن الثاني الهجري التزم المحدثون بالسند– قال ابن سيرين" لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السُنّة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[٢].

وقد ظهر اهتمام علماء الحديث بسند الحديث من خلال التزامهم بإسناد الأحاديث التي جمعوها في كتبهم وكان هذا في النصف الأول من القرن الثاني الهجري وقد أطلق على هذه الكتب اسم المسانيد التي وصل إلينا بعضها مثل مسند معمر بن راشد ت١٥٢هـ، ومسند الطيالسي ت٢٩٤هـ، وقد كونت هذه المسانيد مادة أساسية اعتمد عليها أصحاب الكتب الستة التي ظهرت خلال القرن الثالث الهجري والتي التزم أصحابها بذكر الأسانيد[٣]. وهذه الكتب الستة.

١.البخاري ت٢٥٦هـ، جمع في صحيحه ألفين وستمائة وحديثين موصولة بلا تكرار انتقاها من ستمائة ألف حديث[٤].

٢.مسلم ت٢٦١هـ، يُعتبر في المرتبة الثانية بعد صحيح البخاري جمع فيه أربعة آلاف حديث سوى المكرر[٥].

٣.أبو داود ت٢٧٥هـ، جمع فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث انتقاها من خمسمائة ألف حديث، خرّج أبو داود في سننه الصحيح والحسن الضعيف والمحتمل وإنْ كان في الحديث وهن شديد نبّه عليه[٦].

٤.الترمذي ت٢٧٩هـ، جمع فيه ثلاثة آلاف وتسعمائة وستة وخمسين حديثاً فيها الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان علّته[٧].

---

[١] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص١٧.

[٢] رواه مسلم في المقدمة باب بيان أنّ الإسناد من الدين ١/١٥.

[٣] د. أكرم العمري، بحوث في تاريخ السُنّة المشرفة، ص٥٦.

[٤] هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر، ص٧.

[٥] نفس المصدر ٢٤٢-٢٥٢.

[٦] هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر. ص٧.

[٧] بحوث في تاريخ السُنّة المشرفة، د. أكرم العمري، ص٢٤٩.

٥.النسائي ت٣٠٣هـ، وقد ألّف النسائي السنن الكبرى والسنن الصغرى ويسمى الأخير "المجتبى" وهو المطبوع كاملاً من الكتابين، جمع النسائي في السنن الصغرى خمسة آلاف وسبعمائة وواحداً وستين حديثاً منها الصحيح والحسن والضعيف لكن الضعيف فيه قليل بالنسبة لبقية كتب السنن[١]..

٦.ابن ماجه ت٢٧٣هـ، جمع فيه أربعة آلاف وثلاثمائة وإحدى وأربعين حديثاً منها الصحيح والحسن والضعيف وبعض المناكير والموضوعات وإنْ كانت قليلة[٢].

وقد رتبت الكتب الستة والموطأ على الكتب الفقهية بخلاف المسانيد التي رتبت على أسماء الصحابة، وقبل هذه الكتب الستة ظهر كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس ت١٧٩هـ، سُمي بالموطأ لأنه وطَّأ به الحديث؛ أي يسّره للناس أو لمواطأة علماء المدينة له وموافقتهم عليه٣، وقد انتقى الإمام مالك أحاديث الموطأ من مائة ألف حديث كان يرويها؛ وجملة ما في الموطأ من الآثار عن سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً، المسند منها ستمائة حديث، والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثاً، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن أقوال التابعين مائتان وخمسة وثمانون[٤]، ويعد المالكية أنّ الأصل الأول في كتب الحديث: الموطأ ويليه صحيح البخاري[٥].

وكتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ، جمع فيه ما يقرب من أربعين ألف حديث منها عشرة آلاف حديث مكررة انتقاها من سبعمائة وخمسين ألف حديث[٦]

ولا يقبل الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف إلا من المختصين بهذا العلم بناء على قواعد وضعوها لتمييز الصحيح من السقيم، والمكتبة الإسلامية زاخرة بالكتب التي تحدثت عن الرجال وحالهم ومن ينظر في هذه الكتب يدرك شدة اهتمام العلماء وتحريهم في معرفة الرُواة.

ولقد نُشرت أول مجموعة للأحاديث النبوية الشريفة في العشرات من السنين التي تلت مباشرة وفاة سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وقد كانت كميّة الأحاديث التي جمعت في القرن الأول بعد وفاته محدودة بالنسبة إلى كثرة الأمور المنقولة عنه، وإنّ أضخم مجموعات الحديث لم تظهر إلاّ بعد مضيّ أكثر من قرنين على وفاته صلى الله عليه وسلم، وهي التي جمعت أوسع المعلومات وأوثقها، ويعد صحيح البخاري بصورة عامة أكثر الكتب صحة بعد القرآن الكريم[٧]، كما مرّ ذكره عند التحدث عن الكتب الستة، في هذا البحث.

ولقد قام هوداس ومارسي فيما بين ١٩٠٣ و١٩١٤م، بترجمته إلى اللغة الفرنسية تحت عنوان: (الأحاديث الإسلامية)، وقد نشرت في العقود الوسطى للقرن العشرين المنصرم طبعة عربية مع ترجمة إنجليزية للدكتور

---

[١] نفس المصدر، ص٢٥٠-٢٥١.

[٢] محمد فؤاد عبد الباقي، تعليق على سنن ابن ماجه، ١٥١٩/٢- ١٥٢٠.

[٣] والموطأ هو الخبر المتبع الثابت المعمول به. انظر العلل للإمام أحمد بن حنبل ١٩٣/١.

[٤] السيوطي، تنوير الحوالك، ص٨.

[٥] المصدر نفسه، ص٧.

[٦] أبي موسى المديني، خصائص المسند، ص٢٢-٢٣. مطبوع في مقدمة المسند بتحقيق أحمد شاكر.

[٧] ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، ص٨٠، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٦م.

محمد حسن خان من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وهذا يُمّكن من لا يعرف اللغة العربية الإطلاع على الأحاديث بلغة أخرى، بيد أنّ الحيطة لازمة إزاء قيمة بعض الترجمات التي أنجزها الغربيون، بما في ذلك الترجمة الفرنسية، إذْ يستطيع القارئ أن يكتشف فيها أحياناً ما هو غير صحيح ومناقض للحقائق مما يعتبر تأويلاً لا ترجمة حقيقية، بل أنّ هناك تحريفات كبيرة للمعنى الحقيقي للحديث لدرجة أنها تجعله يقول ما لا يعني[1].

وفي هذا المقام نذكر بأنّ مجموعات الأحاديث حتى تلك التي تعد بوجه خاص أنّها صحيحة، قد خضعتْ كلها لفحوص نقدية عميقة قام بها علماء الأمة لتحديد درجتي القبول والعمل بها، بيد أنّ الكتاب الأساس أي القرآن الكريم، بقي المرجع الذي لا يمكن أن يكون محلاً للجدل في نصوصه وذلك لأنه قد نُقل عن سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام، بصورة متواترة، وسُجل عنه في أيام حياته بأقلام كّتاب كانوا كلهم شهود العيان لما قد سجلوا[2].

والمقارنة بين المعلومات القرآنية وصحتها وبين حالة مقارنتها بمعطيات العلم الحديث، كلما كانت تلك المعلومات راجعة إلى العلوم الكونية، وبين قابلية النقد الواضحة لبعض معلومات الحديث المتعلقة بموضوعات تدخل في صميم الميدان العلمي، مع العلم بأنّ هذه الأحاديث هي من أهداف ومنهجية هذا البحث الضمنية، وأن هذه المقارنة تؤدي بالبحث لإبداء الملاحظة المتواضعة الآتية: "كيف تسنى لسيدنا محمد عليه الصلاة والسلام أن يتناول قبل أربعة عشر قرناً من الزمان حقائق علمية في القرآن الكريم لم يكتشفها إلا التقدم العلمي في عصرنا الحاضر، لو لم يكن قرآنا وحيّاً منزلاً لا شك فيه، ولا ارتياب في نصوصه؟"، وهذا على خلاف الأحاديث التي أشارت إلى بعض المواضع العلمية وكانت قابلة للنقد والشك فيها، وعندما يشير البحث إلى بعض هذه الأحاديث لا يقصد إلاّ الأحاديث التي اعتبرت صحيحة بصورة عامة مثل أحاديث الإمام البخاري في كتابه الصحيح، ولا يفوتنا أن نذكر بأن أهل الحديث قد صنفوا الأحاديث القابلة للنقد في جملة الأحاديث الظنيّة الثبوت[3]، وميّزوا بين هذه وبين الأحاديث المتواترة المصنفة في جملة الأحاديث القطعية طبقاً لقاعدة "أحاديث التواتر قطعية، وأحاديث الآحاد ظنيّة"، آخذين بعين الاعتبار فيما يتعلق بالأحاديث الظنيّة الثبوت أنها كتبت بأقلام أُناس اعتمدوا فيها على النقل الشفهي للأحاديث النبوية الشريفة، وأنها بالنتيجة قد تقل دقتها نتيجة لأخطاء الرُواة الذين نقلوا هذه الأحاديث بطريقة أخبار الآحاد، والذين لم يتوافر لديهم كمال القدرة على ضبط ما سمعوه، ولا الانتباه لظروف الكلام الذي نقلوه[4].

وهكذا يتضح من جديد أن حقائق القرآن الكريم العلمية تدّل جميعها على أن نصوصه لا دخل ليد البشر فيها، وأنّها وحيٌ لا شك فيه، وذلك خلافاً لنصوص الأحاديث الظنيّة من أخبار الآحاد التي لا يمكن أن

---

[1] المطيعي، محمد بخيت، سلم الوصول لشرح نهاية السول، ص٧٣، بيروت، عالم الكتب، د،ت.

[2] عبد المطلب، رفعت فوزي، توثيق السُنة في القرن الثاني الهجري، أُسسه واتجاهاته، ص٥٠، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ.

[3] ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث، ص٢٩، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ١٩٦٦م.

[4] الزيلعي، أبو محمد عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، ص٨، جوهانسبرغ، المجلس العلمي، ط٢، د،ت.

ترتفع في الثبوت إلى درجة الوحيّ المنزل المتواتر المكتوب[١]، وذلك لما قد يدخل عليها من أخطاء الرُواة كما سبق وأن قلنا، وفضلاً عن ذلك كله فقد يكون الحديث صحيحاً لاشك فيه، ولكنّه ما دام في أمر من أمور الدنيا مما لا علاقة له بالدين، فلا فرق عندئذٍ في ذلك بين النبي عليه الصلاة والسلام وبين غيره من البشر لما ورد في صحيح مسلم عن سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام: "إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر"[٢]، وكذلك نقل السرخسي في أصوله قول سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام: "إذا أتيتكم بشيء من أمور دينكم فاعملوا به، وإذا أتيتكم بشيء من أمر دنياكم فأنتم أعلم بأمر دنياكم"[٣]، ويكون قول سيدنا النبي عليه الصلاة قد دعم ملاحظتنا بشكل عام، وأقرّ الفوارق فيما بين مواضع القرآن الكريم العلمية التي لاشك فيها وقد أيدّها العلم المعاصر، وفيما بين بعض مواضع الحديث التي لا وحيّ فيها عندما يكون الحديث متعلقاً بشأن من شؤون الدنيا مما قد لا يتفق أحياناً مع حقائق العلم المعاصر، ولا يضرّ هذا بمكانة سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام النبوية أو البشرية، ولكنه مفيد على كل حال لأنه قد يعطينا في هذه المواضيع صورة عن مفاهيم ذلك العصر وآرائهم فيما يتعلق ببعض المواضيع ذات الصفة العلمية.

ومن أبرز هذه الأحاديث الظنيّة الدنيوية غير الدينية عدد من الأحاديث المتعلقة بالطب، مع العلم بأن القرآن الكريم لا يعطينا أيّة إرشادات فنيّة عن مهنة التطبيب بصورة خاصة، غير ما قد أشار إليه مرّة واحدة فقط في قوله تعالى: {ثم كلي من كل الثمرات فاسلكي سبل ربك ذللا يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس إن في ذلك لآية لقوم يتفكرون}[٤]، التي تقول بإمكانية وجود عامل علاجي في العسل، ولكن بدون أي إيضاح علاجي في ذلك، أما الأحاديث فإنها تحتفظ بمكان واسع لمثل هذا المواضيع[٥]، فنرى أن هناك جزءاً بتمامه من صحيح الإمام البخاري (الباب ٧٦) قد أفرد للطب، ويحتل هذا الباب في ترجمة "هوداس" و "مارسي" الصفحات من ٦٢ إلى ٩١، من الجزء الرابع، أما في الترجمة الإنجليزية للدكتور محمد حسن خان فيحتل الصفحات من ٣٩٥ إلى ٤٥٢ من الجزء السابع، ويضاف إلى ذلك أحاديث أخرى ذات طابع علاجي أيضاً، وقد تم ضمها في أجزاء أخرى من صحيح الإمام البخاري، وليس هناك أدنى شك في أنّ هذه الصفحات تحتوي على الكثير من الأحاديث المتعلقة بأمور دنيوية غير دينية، وقد قال سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام في مثل هذا المقام كما تقدم: "فأنتم أعلم بأمور دنياكم"، غير أنّ المجموع العام من هذه الأحاديث المتعلقة بموضوعات طبيّة هو من وجهة نظرنا المتواضعة مهم جداً لأنه يعطينا فكرة العصر في مثل هذه المواضيع الطبيّة المختلفة.

---

[١] البغاء، مصطفى ديب، أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، ص٧١، دمشق، دار الإمام البخاري، د،ت.

[٢] صحيح مسلم. كتاب الأقضية بيان إذا اجتهد الإمام فله أجران وإن أخطأ فله أجر٣/١٣٤٢.

[٣] السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، أصول السرخسي، ص٦٥، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٩٣هـ.

[٤] سورة النحل رقم الآية٦٩.

[٥] امحمد حسين الحمصي، النحلة تسبح الله، ص٣٩، دمشق، مطبعة الرسالة، ١٩٨٢م.

وهكذا نرى في هذه الأحاديث أفكاراً عن الأذى، والعين، والسحر، وإمكانية التخلص من آثار السحر، مع العلم بأن هناك منعاً عن التكسب باستخدام القرآن الكريم لهذا الغرض، كما أن هناك حديثاً يشير إلى أن بعض التمر يقي من نتائج السحر، وأنه يمكن أيضاً استخدامه ضد اللدغات السامة[١].

مع هذا العرض فعلينا ألا ندهش ونحن نتكلم عن عصر كانت الإمكانيات الفنيّة والصيدلية فيه محدودة، إذا وجدنا هناك توصيات باللجوء إلى إجراءات بسيطة، أو إلى علاجات طبيعية مثل الفصد (الحجامة)[٢]، والكيّ، والحلاقة ضد القمل، واستخدام لبن الناقة، وبعض الحبوب مثل الحبّة السوداء[٣]، وبعض النباتات مثل القسط الهندي، ورماد الحصير لفوائده في قطع النزيف، إذْ أنّه لابد في الظروف الصعبة من استخدام كل الوسائل الممكنة والتي قد تكون مفيدة حقّاً[٤].

ومما تقدم يمكننا القول بوجود بعض الأحاديث غير المقبولة علمياً في مواضع الطب والمعالجة، وإنّ الشك يخيم على صحتها إما لكون نقلة الأحاديث من الأعاجم الذين كانوا يروون الحديث بالمعنى لعجمتهم أو لخلل في السند أصلاً، فضلاً عن أنها من أمور الدنيا وليست من أمور الدين، وإنّ الفائدة من الإشارة إليها هو فقط لمقارنتها مع نصوص القرآن الكريم العلمية التي أثبتت دراستها أنها لا تحتوي قط على شيء من ذلك غير صحيح، ولذلك كان لهذه المقارنة أهمية كبرى، لأنها تشهد للقرآن الكريم بأنه وحيّ لا شك فيه، وأنّه لا يد فيه للبشر. كذلك فهناك بعض الأحاديث الأخرى من أخبار الآحاد ومما لا علاقة لها بأمور الدين، غير أنها تتخذ تفسيراً لبعض الآيات القرآنية الكونية في مدار الشمس وفي مراحل تكوين الجنين مما لا يمكن أن نرى لها تفسيراً في عصرنا كتفسير لآيات لا اعتراض على مفهومها ضمن نصّها القرآني الكريم.

وعلينا أن نتذكر أن تعاليم سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام قد انقسمت عند موته على مجموعتين: فمن ناحية كان هناك عدد كبير من المسلمين الذين كانوا يحفظون القرآن الكريم عن ظهر قلب وكانوا يتلونه دائماً، ويُضاف إلى ذلك أنه كانت هناك تسجيلات كاملة لنصّ القرآن الكريم، وقد تمتْ هذه التسجيلات في حياة سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وبأمر منه، ومنذ ما قبل الهجرة[٥]، ومن جهة أخرى فإن صحابة سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام، ممن كانوا قريبين جداً وممن كانوا شهود العيان لأفعاله وأقواله، قد حفظوها في ذاكرتهم واعتمدوا عليها بالإضافة إلى القرآن الكريم للتعريف بالعقيدة والشريعة الجديدتين[٦].

---

[١] الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ص١٠١، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، د،ت.

[٢] To bleed. Phlebotomize. to let blood قاموس البعلبكي ص٢٣٠. بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٧م.

[٣] Nigelle. Black seedالمرجع السابق ص١٢٧.

[٤] يوسف العش، تقييد العلم، ص٩١، القاهرة، دار إحياء السُّنة النبوية، ط٢، ١٩٧٤م.

[٥] الربيعة، عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عليّ، أدلة التشريع المختلف في الاحتجاج بها، ص٨٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٢هـ.

[٦] ابن حميد، صالح، رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، ص٤٩، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط٣، ١٤٠١هـ.

غير أنّ هذه التعاليم القرآنية والنبوية لم تلبث أن دونت فيما بعد وفاة سيدنا النبي عليه الصلاة والسلام، وذلك في مجموعتين منفصلتين، وكانت أولى المجموعتين هي مجموعة النصوص القرآنية التي دُونت بصورة رسمية في عهد الخليفتين سيدنا أبي بكر الصديق وسيدنا عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنهما. وخاصة في خلافة سيدنا عثمان بن عفان الذي قام بتعميم النص القطعي على الأمصار الإسلامية، وكان ذلك كله فيما بين العام الثاني عشر والعام الرابع عشر من بعد وفاة سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام[1]، وبمعرفة جميع شهود العيان لما قد سمعوا وحفظوا أو سجلّوا.

وأما فيما يتعلق بالحديث النبوي الشريف فإنّ أول مجموعة فيه إنما ظهرتْ بعد حوالي أربعين عاماً من الهجرة. ومن الضرورة بمكان التنويه بعدم التشابه فيما بين هاتين المجموعتين القرآنية والنبوية، سواء من وجهة النظر الأدبية، أو من وجهة النظر أحياناً للمحتوى والمضمون فيما يتعلق ببعض الأمور ذات الطابع العلمي. وهكذا فإنه يستحيل إقامة أية مقارنة بين أسلوب القرآن الكريم وبين أسلوب الحديث[2]، وكذلك فإننا إذا قارنا بين محتويات نصوص القرآن الكريم وبين محتويات نصوص الحديث فيما له صلة بالعلوم لا بالعقيدة والتشريع، وقابلناهما مع معطيات العلم المعاصر، فسوف تذهلنا حقّا الفروق التي نذكرها:

أولاً: من ناحية معتقدات علمية قرآنية لم تكن أحياناً مقبولة في ظاهرها، ولكنها عندما دُرست اليوم على ضوء المعارف الحديثة الثابتة ظهر أنها تنطوي على معطيات علمية استطاع العلم في العصر الحاضر فقط أن يثبت حقيقتها.

ثانياً: من ناحية أخرى فيما يتعلق ببعض نصوص الحديث نقول (بعض) النصوص ذات الصلة بقضايا علمية لا صلة لها بقضايا الدين، ولكنها وهي كلها من أمور الدنيا، يبدو لأهل العلم أنها تعبّر عن مفاهيم ذلك العصر في تلك القضايا، وقد أقحمت هذه الآراء الدنيوية في مجموعة من النصوص المتعلقة بالعقيدة والشريعة الإسلاميتين مما هو متفق على الاعتراف بصحتها وعلى عدم المجادلة فيها.

وأخيراً فإنّ هذا الذي نتحدث عنه من الفروق في الأمور العلمية الدنيوية فيما بين القرآن الكريم والحديث الشريف، يدعمه سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام حين قال: "إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر"[3]، وفي رواية: "وإذا أتيتكم بشيء من أمر دنياكم فأنتم أعلم بأمر دنياكم[4].

---

[1] فضائل عثمان بن عفان، البداية والنهاية لابن كثير،١٤٥٩/٢، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ

[2] الفروق بين أساليب القرآن الكريم وأساليب الحديث النبوي،مجلة البيان، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا العدد٦،سنة٢٠٠٨.

[3] تم تخريج الحديث.

[4] تم تخريج الحديث.

الخاتمة

أ.الخلاصة:

وهكذا نختم المقالة في الفروق بين القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف في الأمور العلمية الدنيوية بالتأكيد على أنّ هذه الفروق تثبت بصورة مذهلة "إنّ القرآن الكريم هو الوحيّ المكتوب الذي لاشك فيه، ولذلك كان محفوظاً من كل خطأ علمي من هذا النوع، وأما الحديث في تلك الأمور الدنيوية التي لا نصّ قرآني فيها، حتى وإنْ صحت نسبة الكلام فيها إليه، فإنه كلام بشر عملاً بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم نفسه كما هو في أعلاه، ولذلك كان التمييز ضروريّ، وفيه قوة للقرآن الكريم، وتأكيد على أنّه وحيّ لاشك فيه، كما أنّه قوة لسيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام نفسه وذلك بالتدليل على صدقه فيما نقله عن الله تعالى بطريق الوحيّ مما يتميز تمام التمييز عن كلام البشر، مصداقاً لقول سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام "فإذا أتيتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر"[1].

ب.أهم النتائج العلمية:

وذلك في توصلات البحث أنه بالمقارنة من ناحية الدعاوي الخاصة بالعلم، تلك التي يجدها البعض في مجموعات الأحاديث التي نُسبت إلى سيدنا النبي محمد عليه الصلاة والسلام، والتي يشك في صحتها غالباً، وإنْ عكستْ مع ذلك معتقدات العصر وبين المعطيات القرآنية ذات الطابع نفسه من ناحية أخرى، توضح بجلاء اختلافاً يسمح باستبعاد فكرة شيوع الأصل بين القرآن والأحاديث أي بمعنى مصدرها واحد، فالحقيقة أن الأول صادر عن الله تعالى والثاني مصدره بشري، ولا يستطيع الإنسان تصور أن كثيراً من المقولات ذات السمة العلمية كانت من تأليف بشر بسبب حالة المعارف في عصر سيدنا النبي محمد صلى الله عليه وسلم، لذا فمن الموضوعي تماماً أنْ ينظر إلى القرآن الكريم على أنه تعبير الوحيّ من الله تعالى وأنْ تُعطى له مكانة خاصة جداً حيث إنّ صحته أمر لا يمكن الشك فيه حيث إن احتواءه على المُعطيات العلمية المدروسة في عصرنا تبدو كأنها تتحدى أي تفسير وضعي. والفشل الذريع سيواجه أي محاولة تسعى إيجاد تفسير للقرآن الكريم بالاعتماد فقط على الاعتبارات المادية.

أما حجيّة السُنّة ففي أمور الدين بمجموعها حجّة ومصدر من مصادر الأحكام واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة: الكتاب، وإجماع الصحابة، والمعقول.

المصادر والمراجع

١. **ابن كثير**، البداية والنهاية، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والتوزيع والنشر، ١٤٢٦هـ.

٢. **البخاري**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسننه وأيامه، استانبول، المكتب الإسلامي، ١٩٧٩م.

٣. **مسلم**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار الدعوة، د،ت.

[1] تم تخريج الحديث.

٤. **الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي، ط٢، ١٣٨٨هـ.

٥. **الأصبحي**، مالك بن أنس، الموطأ، شرح وتعليق: أحمد راتب عرموش، بيروت، دار النفائس، ط١، ١٣٩٠هـ.

٦. **السجستاني**، أبو داود سليمان الأزدي، سنن أبي داود، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي، ط١، ١٣٧١هـ.

٧. **الشاطبي**، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات، تعليق عبد الله دراز، بيروت، دار المعرفة، د،ت.

٨. **الأعظمي**، محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٣٩٦هـ.

٩. **الأنصاري**، عبد العلي محمد بن نظام الدين، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٧٠م.

١٠. **صالح**، محمد أديب، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، دمشق، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٤هـ.

١١. **أكرم**، ضياء العمري، بحوث في تاريخ السُنّة المشرفة، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.

١٢. **ابن حزم**، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، الإحكام في أصول الأحكام، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.

١٣. **ابن قتيبة**، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٦م.

١٤. **عبد المطلب**، رفعت فوزي، توثيق السُنّة في القرن الثاني الهجري، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ.

١٥. **المطيعي**، محمد بخيت، سلم الوصول لشرح نهاية السول، بيروت، عالم الكتب، د،ت.

١٦. **ابن الصلاح**، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ١٩٦٦م.

١٧. **البغاء**، مصطفى ديب، أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، دمشق، دار البخاري، د،ت.

١٨. **الزيلعي**، أبو محمد عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، جوهانسبرغ، المجلس العلمي، ط٢، د،ت.

١٩. **السرخسي**، أبو بكر محمد بن أحمد، أصول السرخسي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر،١٣٩٣هـ.

٢٠. **محمد** حسين الحمصي، النحلة تسبح الله، دمشق ، مطبعة الرسالة، ١٩٨٢م.

٢١. **الزرقاني**، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، د،ت.

٢٢. **يوسف العش**، تقييد العلم، القاهرة، دار إحياء السُنّة النبوية، ط٢، ١٩٧٤م.

٢٣. منير البعلبكي، موسوعة البعلبكي، قاموس إنجليزي، عربي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٦م.